PNGO
شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية

ورقة سياسات قطاعية حول

«الجامعات وتأهيل الشباب في سوق العمل»

بالشراكة مع

actionaid

2021

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية
Palestinian NGO's Network - PNGO

ورقة سياسات قطاعية حول
«الجامعات وتأهيل الشباب في سوق العمل»

إعداد: د. طلال أبوركبة

2021

فهرس المحتويات

ملخص الورقة..... 1

مقدمة..... 2

إشكالية الورقة..... 4

ماهي التحديات التي تواجه الجامعات الفلسطينية لتعزيز فرص الخريجين/ات في الحصول على فرص عمل؟..... 4

منهجية الورقة..... 4

أدوات الورقة البحثية..... 5

مصطلحات الورقة..... 5

خلفية مفاهيمية..... 6

معطيات حول الجامعات الفلسطينية..... 8

تحديات جوهرية تعترض طريق الجامعات الفلسطينية..... 9

التحدي الأول: ضعف وهشاشة سوق العمل الفلسطيني على استيعاب الخريجين.. 9

التحدي الثاني: أزمة التمويل وتداعياته على قدرات الجامعات الفلسطينية..... 12

التحدي الثالث: تحدي العولمة والمنافسة العالمية..... 13

النتائج..... 21

التوصيات..... 22

الخاتمة..... 23

قائمة المراجع..... 24

المقابلات الشخصية..... 26

المجموعات المركزة..... 26

ملخص الورقة

تطرقت الورقة إشكالية المواءمة بين مخرجات الجامعات الفلسطينية ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني، بما يمكن الشباب والشابات الخريجين والخريجات من الحصول على فرصة عمل، خصوصاً وأن كافة المؤشرات الإحصائية تشير إلى ارتفاع معدلات البطالة بين صفوف الخريجين /ات بمعدلات عالية للغاية.

وقدمت الورقة قراءة في التحديات التي تواجه الجامعات الفلسطينية في ضوء الظروف القاسية التي يمر بها المجتمع الفلسطيني، وخاصة تحدي التمويل، وتحدي ضعف وهشاشة سوق العمل الفلسطيني، إضافة لتقديم قراءة نقدية في طبيعة الأدوار والوظائف التي تمارسها الجامعة في هذا الإطار سواء على مستوى التخصصات الجامعية، والمناهج، والمهارات، والطرق التعليمية المتبعة من قبل الجامعات في إطار إعداد الطالب الجامعي لسوق العمل.

توصلت الدراسة لجملة من النتائج كان أبرزها عدم توفر قاعدة بيانات واضحة ومتكاملة ومتجددة حول سوق العمل واحتياجاته من الكفاءات والتخصصات الدقيقة، وعدم إشراك مؤسسات سوق العمل في تطوير المناهج والمساقات الدراسية اللازمة لسوق العمل، والنقص الواضح لدى الجامعات في تقديم برامج تدريب وتأهيل تمكن الطالب من اكتساب المهارات اللازمة لسوق العمل المحلي والدولي، إضافة لسرعة تطور وتغير احتياجات سوق العمل وبطء استجابة التعليم العالي لهذا التغيير.

خلصت الورقة إلى جملة من التوصيات منها، إحداث ثورة تصحيح في نظام التعليم العالي الفلسطيني لجعله أكثر ريادية وأكثر حداثة في التعاطي مع التحولات والمتغيرات العالمية في سوق العمل. وضرورة إشراك سوق العمل في بناء الخطط الاستراتيجية لمؤسسات التعليم العالي، وإشراكه في تطوير المناهج بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، وإنشاء قاعدة بيانات محدثة عن احتياجات سوق العمل كماً ونوعاً، والخطط المستقبلية لكل قطاع من قطاعاته.

مقدمة

تفرض المتغيرات الدراماتيكية التي يمر بها المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، على التعليم الجامعي أن يقوم بدوره الفعال في إعداد الخريجين أصحاب الكفاءات والمهارات والقدرات العالية حتى توائم متطلبات أسواق العمل خاصة في ضوء جائحة كوفيد19-، وتداعياتها الكارثية على مختلف مناحي الحياة.

تزداد عملية المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل تعقيدا واتساعاً في ضوء التطورات التكنولوجية السريعة التي يمر بها العالم، ولذلك لم تعد عملية تأهيل الشباب الجامعي، ومواءمة مخرجات التعليم العالي شأناً فنياً يخص المعنيين بالتعليم وأسواق العمل، بل أصبحت واحدة من أولويات السياسة الوطنية، كونها تمثل أوجه خلل عديدة تظافرت لتولد أثاراً اقتصادية واجتماعية، برزت في أشكال البطالة المتزايدة بين صفوف الخريجين.

يدرك المختصون بأن سوق العمل أصبح ومنذ سنوات عديدة يبحث عن القدرات المهارية والمعرفية ودرجة الإتقان والإنجاز، بالإضافة إلى شهادة التخرج التي أضحت غير كافية للحصول على وظيفة، أو تلبية احتياجات السوق، وتشير تقارير صحفية[1] عدة حول إغفال الجامعات الفلسطينية إكساب الشباب المهارات الريادية، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، الأمر الذي دفع بعض المؤسسات التنموية الأهلية إلى تصميم برامج تهدف إلى تعزيز العمل الريادي لدى الشباب.

تشير مؤشرات الإحصاء المركزي الفلسطيني في العام 2020، إلى أن معدلات البطالة بين الشباب في فلسطين قد بلغت 38% لعام 2019 (31% بين الذكور و63% بين الإناث) بواقع 63% في قطاع غزة و23% في الضفة الغربية. كما تظهر البيانات أن أعلى معدلات بطالة بين الشباب سجلت بين الشباب الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب الخريجين (29-18 سنة) من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى 52% خلال العام 2019 (35% للذكور و68% للإناث)[2].

1 جورج جقمان: " أخطاء شائعة حول حاجة السوق من خريجي الجامعات الفلسطينية"، جامعة بيرزيت، https://www.birzeit.edu/ar/blogs/kht-shy-hwl-hj-lswq-mn-khryjy-ljmt-lflstyny، وأيضا تقرير وكالة صفا: " جهود للحد من "جيش البطالة" جامعات فلسطين تضخ آلاف الخريجين لمستقبل مجهول، 2021، وكالة صفا الإخبارية، https://2u.pw/yjAkw

2 الإحصاء المركزي الفلسطيني: "الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 12/08/2020"، https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3786

أما تقارير البنك الدولي حول أوضاع التعليم في منطقة الشرق الأوسط[3]، فتشير إلى أنه بالرغم من التحسينات في زيادة إمكانيات الحصول على التعليم، إلا أن الأنظمة التعليمية لا تنتج المهارات المطلوبة في عالم تتزايد فيه درجة التنافسية، ومعدلات البطالة مرتفعة بشكل خاص بين الخريجين، وأن الصلة بين التعليم والنمو الاقتصادي ضعيفة جداً، وهو ما يفسر العلاقة الواهية بين التعليم والنمو الاقتصادي في المنطقة، بمعنى آخر فإن مستوى التعليم في المنطقة منخفض ولا يسهم في زيادة النمو والإنتاجية.

لقد أثرت الأوضاع السياسية والاقتصادية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني بشكل مباشر على العملية التعليمية حيث قلّت فرص حصول الجامعات على الموارد اللازمة لتطوير قدراتها الفنية والإدارية والتعليمية.

وبالرغم من النظر إلى التعليم العالي في فلسطين باعتباره أساس للكيانية الفلسطينية، وتعامل الفلسطينيين مع التعليم بشكل عام على أنه استراتيجية بقاء إلا أنه لم يتم العمل باستراتيجية واضحة لإسناد ودعم ومعالجة الفجوة بين سوق العمل والمخرجات التعليمية من حيث الربط بين المهارات المكتسبة للخريج ومتطلبات سوق العمل والتي أصبحت ضرورية في عالم المنافسة وانفتاح السوق.

يذهب العديد من المختصين إلى ضرورة اعتبار قضية تحديث وتطوير التعليم الجامعي وإعادة النظر في برامجه وتخصصاته الحالية، مطلباً ملحاً للارتقاء بمستوى التعليم، ليصبح تعليماً قادراً على تزويد القوى العاملة من الشباب وتأهيلهم بالمهارات المطلوبة بما يتيح لهم فرصا أفضل للعمل، وأداء دور فعال في تحقيق التنمية بأشكالها المختلفة.

3 البنك الدولي: "الطريق غير المسلوك، إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط، رقم التقرير 46790، ص 10

إشكالية الورقة:

تعالج الورقة إشكالية العلاقة بين الجامعات الفلسطينية، وعملية التأهيل المطلوبة للشباب من أجل إجراء مواءمة حقيقة وناجعة مع متطلبات سوق العمل، وبما يفضي إلى رفع قدرة الجامعات الفلسطينية في مواجهة البطالة المتفشية بين الشباب الخريجين، حيث تشير العديد من المؤشرات الكمية إلى أن 54% من الشباب الجامعي لا يتلقى أي تأهيل أو تدريب ملائم لسوق العمل، كما أن 49% من الخريجين العاملين لم يكن لديهم تصورا حول طبيعة الوظيفة التي سيشغلونها عقب التخرج[4].

من هنا فإن الورقة تطرح الإشكالية التالية:

ماهي التحديات التي تواجه الجامعات الفلسطينية لتعزيز فرص الخريجين أو الخريجات في الحصول على فرص عمل؟

ونشتق منه الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى مساهمة المناهج والخطط والطرق التعليمية المتبعة في الجامعات في تمكين الشباب من الدخول لسوق العمل؟
2. هل تستجيب التخصصات المطروحة لسوق العمل؟
3. ما هو الدور الذي تلعبه المنظمات الأهلية بالتعاون مع الجامعات في تطوير قدرات الخريجين للمساهمة في إدراجهم لسوق العمل؟

منهجية الورقة:

اعتمدت الورقة المنهج الوصفي التحليلي في معالجة أزمة المواءمة بين الجامعات الفلسطينية ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني، وفي هذا الإطار فإن الورقة عملت على توظيف كافة المؤشرات الكمية التي توفرت للباحث من أجل تحديد الفجوات والثغرات في السياسات التعليمية، وبالتالي فإن الدراسة وظفت المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج القادر على رصد الظاهرة بشكل دقيق.

4 أيمن اليازوري: "الخريجون وسوق العمل الفلسطيني"، وزارة الخارجية والتخطيط، ص 14

أدوات الورقة البحثية:

1. **مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة:** ستقوم الورقة بمسح شامل لكافة الدراسات والأدبيات السابقة ذات العلاقة.
2. **المجموعات البؤرية:** تنفيذ مجموعتين بؤريتين تستهدف الأولى أكاديميين ومسؤولين من الجامعات الفلسطينية، وتستهدف الثانية مجموعة من الخريجين الشباب.
3. **مقابلات معمقة:** إجراء 10 مقابلات معمقة مع مختصين وخبراء وأكاديميين.

مصطلحات الورقة:

المخرجات التعليمية: وهي الناتج النهائي لعملية التعلم، والذي يظهر على المتعلم، وهي المخرجات التي ترغب المؤسسة أن تحققها من خلال أنشطة تعليمية محددة ومعرفة، أي أنها التطبيق العملي لما سوف يعرفه المتعلم أو ما سيكون قادراً على القيام به نتيجة لنشاط تعليمي، وعادة ما يتم التعبير عن المخرجات من خلال المعارف والمهارات والميول[5] .

مفهوم سوق العمل: يعرف بأنه تلبية احتياجات المؤسسات الاقتصادية في القطاعات المختلفة "الحكومية-الخاصة - المؤسسات الأهلية"، بالكوادر المؤهلة علمياً ومهارياً وفنياً، وتشغليهم فيها بما يتوافق مع تخصصاتهم ويتلاءم مع الفرص الوظيفية المتاحة[6] . فيما تعرفه الموسوعة الاقتصادية بأنه نوع من أنواع الاسواق الاقتصادية. يوجد فيه باحثون عن العمل وعروض العمل، ويوجد فيه أصحاب الشركات الذين يخلقون مكان العمل ويبحثون عن اليد العاملة[7] .

5 حمدي الدلو: " استراتيجية مقترحة لمواءمة سوق مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين"، 2016، رسالة ماجستير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى، ص 31

6 دجى ميخائيل وبلال الفالح: "قراءة في مؤشرات مختارة من سوق العمل بالاستناد إلى مسوحات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني"،2019، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، ص 13

7 الموسوعة الجزائرية للدراسات الإستراتيجية: https://www.politics-dz.com/%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%B5%D9%88%D8%AF-%D8%A8%D8%B3%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%9F

خلفية مفاهيمية:

تعتبر مؤسسات التعليم العالي "الجامعات"، صاحبة الدور الكبير في المنظومة التعليمية في كافة الدول على مستوى العالم، نظراً للدور الرئيسي الذي تلعبه في تطوير الأجيال وتأهيلها بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل واحتياجاته، والتي تتصف عادة بأنها متسارعة ودائمة التغير، ولا يقف دور مؤسسات التعليم العالي عند هذا الحد، بل يتعداه إلى المساهمة بشكل فعال في تحقيق التنمية الشاملة في الدول والمجتمعات الإنسانية من خلال إكساب الكوادر البشرية أهم المهارات الأساسية التي يحتاجها سوق العمل.

وللمهارات التي يتم تدريب الطلاب على إتقانها في الحياة الجامعية أهمية كبيرة لتلبية احتياجات سوق العمل، حيث تسهم المهارات التي يتقنها الخريجون من تحسين وتعزيز فرصهم للحصول على عمل بالمقارنة مع أقرانهم ممن لا يملكون المهارات الكافية، ويمكن أن ينطبق ذلك على جميع التخصصات التي يتم تدريسها في مؤسسات التعليم العالي بما في ذلك التخصصات التطبيقية، وتسهم العملية التعليمية غير المثالية والتي لا يحصل من خلالها الطالب على المهارات المناسبة التي يحتاج إليها سوق العمل في العديد من الآثار السلبية الناتجة عن إهدار الطاقات الشابة وخاصة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[8] .

يعتبر الربط بين مخرجات العملية التعليمية بما يشتمل عليه من معارف ومهارات يكتسبها الطلاب واحتياجات سوق العمل من أهم الأهداف التي يجب أن يتم تصميم البرامج والتخصصات الجامعية التعليمية وخاصة في مؤسسات التعليم العالي من أجل تحقيقها، وذلك لأن هذه المهارات تعتبر الأساس الذي سوف يقوم من خلاله الطالب بممارسة ما تعلمه من علوم متنوعة في الجامعة في حياته العملية، ويرجع ذلك إلى أن الغاية من العملية التعليمية هي تمكين الطلاب من ممارسة ما تعلموه وتطبيقه بشكل عملي[9] .

8 محمد، محمد: "مدى التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بالسودان، 2014، مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، العدد 28، ص 191

9 أحمد رقية: " إطار مقترح لسد الفجوة بين النظرية والتطبيق في المحاسبة وانعكاساتها على متطلبات سوق العمل: دراسة تطبيقية"، 2019، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 29، ص 74

يفرض هذا الواقع تحدٍ كبير أمام كافة مؤسسات التعليم في مختلف أنحاء العالم، وهو التحدي المرتبط بقدرة تلك المؤسسات على الوفاء بمتطلبات إنشائها واستمرارها، وهي المتطلبات المحددة سلفاً من قبل أطراف عديدة هي المستفيدة بشكل مباشر من مخرجات التعليم التي تقدمها، وهم[10]:

أولاً: سوق العمل وهو المستفيد المباشر من مخرجات المؤسسات التعليمية والذي له متطلبات محددة، فسوق العمل كما هو معلوم يعمل وفق مفهوم ومنطق التنافسية والربحية والتي تفرض على الدوام معايير خاصة بالتوظيف لانتقاء الأفراد وفق الكفاءات والقدرات المناسبة.

ثانيا: الطلاب لهم الحق في الحصول على التعليم والتأهيل المتوافق مع حاجة سوق العمل لضمان فرص العمل المتكافئة، وبجانب ذلك لهم أيضاً متطلبات إضافية عادة ما يتم تجاهلها في أغلبية المؤسسات التعليمية التقليدية تتمثل في رغبة عدد منهم في مواصلة تحصيلهم التعليمي سواء في المؤسسات التعليمية والتدريبية المحلية أو العالمية دون أي معيقات معرفية أو تعليمية تحول دون قبولهم أو نجاحهم، ومن الممكن أن تأتي رغبة هذه الشريحة في مواصلة تحصيلها بعد تخرجها مباشرة أو أثناء فترة عملها لتلبية طموحات شخصية أو مؤسسية في التطوير والنمو.

ثالثاً: يأتي دور المؤسسات التعليمية في المزاوجة بين احتياجات السوق وتحقيق رغبات الطلاب في الحصول على فرص عمل لائقة أثناء أو بعد التخرج من الجامعة، وذلك من خلال إعادة النظر في برامجها التعليمية وربطها باحتياجات سوق العمل.

ومن هنا يتضح أن عمل المؤسسات التعليمية محاط بتحديات حقيقية أهمها قدرتها على مواكبة سوق العمل ومواءمة مخرجاتها وفق متطلباته، وللوفاء بهذه المتطلبات فإنه يتوجب عليها أن تعمل بمنهجية وآلية عمل تضمن ديناميكية وديمومة التغيير والتحسين والتحديث المستمر وهذا في صلب العملية التعلمية والتدريبية والإدارية أيضاً.

كما يوجد تحدٍ آخر يتمثل في عنصر المنافسة فيما بين المؤسسات الأكاديمية من أجل الاستمرار والبقاء حيث لا تقتصر المنافسة مع المؤسسات المحلية فقط بل تمتد للمنافسة الإقليمية والعالمية إذ أصبح سوق العمل عالمي النطاق في ضوء ثورة المعلوماتية المهيمنة على العالم الآن.

---

10 عبد الله الشهري، وآخرون: " صناعة التغيير وإدارته في النظام التعليمي وفق متطلبات سوق العمل. نموذج تجريه كلية الاتصالات جدة-عمق التغيير ومتطلبات النجاح"، 2018، كلية الهندسة، جامعة الملك عبد العزيز ص 5

وهناك عنصر إضافي يجب الانتباه إليه يتمثل في ضرورة أن تتمتع البرامج التعليمية المقدمة من المؤسسات الجامعية بالمعايير العالمية التي تضمن التوافق اللازم فيما بينها لضمان توفر الحد الأدنى المشترك من المهارات والمعارف التي تمكن خريجيها من مواصلة تحصيلهم العلمي في المؤسسات العالمية دون عوائق.

معطيات حول الجامعات الفلسطينية:

يحظى التعليم بوجه عام والتعليم العالي على وجه التحديد بخصوصية شديدة لدى المجتمع الفلسطيني، الذي نظر للاستثمار في التعليم على أنه ضرورة ملحة لتعويض حالة الفقدان التي واجهها بفعل النكبة والتشريد، الأمر الذي دفع الأسر الفلسطينية باختلاف مستوياتها الطبقية إلى اللجوء للتعليم باعتباره البديل الاقتصادي الحقيقي المتاح لمواجهة الفقر وفقدان مصادر الدخل كما دفع بالأسرة الفلسطينية للتضحية باحتياجاتها الأساسية من أجل تأمين تكاليف تدريس أبنائها في الجامعات، حيث آمن الفلسطيني بأن التعليم هو استثمار في المستقبل.

ناضل الفلسطينيون طويلا في إطار إنشاء الجامعات المحلية في الأراضي الفلسطينية، والتي كانت ولادتها الحقيقة في سبعينيات القرن الماضي من خلال جامعة بيرزيت 1972، ثم جامعة بيت لحم 1973، ثم جامعة النجاح الوطنية 1977، والجامعة الإسلامية في قطاع غزة 1978، وجميعها أنشأت في ظل الاحتلال الذي حاول بشتى الطرق إعاقتها ومنع تطورها [11] .

ازداد الاهتمام الفلسطيني بإنشاء الجامعات الفلسطينية عقب قيام السلطة الفلسطينية حتى وصل عددها إلى 51 مؤسسة تعليم عالي بواقع 32 مؤسسة في الضفة الغربية و17 في قطاع غزة. بلغ عدد الطلبة المسجلين والمنتظمين على مقاعد الدراسة في مؤسسات التعليم العالي 214765 طالبا وطالبة، للعام الأكاديمي 2020-2021، فيما بلغ عدد الطلبة الجدد (57112) الذين التحقوا بمؤسسات التعليم العالي للعام الأكاديمي (2020-2021)، أما عدد الطلبة الخريجين خلال العام الأكاديمي 2019-2020 فلقد بلغ 41137 طالبا وطالبة [12].

11 علي سعادة: " جامعات فلسطين.. معاناة بالتأسيس ودور أكاديمي ووطني في الصمود"، https://2u.pw/l0t5r

12 أحمد عثمان وآخرون: الكتاب الاحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، 2020-2021، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ص 11-2

هذا وتشير التقديرات إلى أن معدل الالتحاق الإجمالي للفئة العمرية من الشباب الذين تتراوح أعمارهم 24-18 سنة أكثر من 25.8% وتعتبر هذه النسبة مرتفعة نسبيا وفقا للمعايير الدولية، لاسيما بالمقارنة مع بلدان الشرق الأوسط والبلدان النامية بشكل عام [13].

تحديات جوهرية تعترض طريق الجامعات الفلسطينية:

تواجه الجامعات العديد من التحديات التي تقلل من قدرتها في تعزيز فرص الخريجين والخريجات في الحصول على فرص عمل، وهي تحديات مرتبطة لحد كبير بالأوضاع الاقتصادية والسياسية التي يمر بها المجتمع الفلسطيني، جراء السياسات الإسرائيلية التدميرية لكافة مقومات الحياة في المجتمع الفلسطيني وفي مقدمتها تلك السياسات التي تضرب بقوة في عصب الاقتصاد الفلسطيني، إضافة إلي الانقسام السياسي الفلسطيني وتداعياته الكارثية على واقع الشباب خصوصا في قطاع غزة، إضافة للتقاعس الواضح [14] من قبل وزارة التعليم العالي في دعم المؤسسات التعليمية والإيفاء بحصتها من الموازنة العامة. وفيما يلي أبرز التحديات التي تواجه الجامعات وتعيق من قدرتها على تعزيز فرص الخريج الفلسطيني من الحصول على فرصة عمل.

التحدي الأول: ضعف وهشاشة سوق العمل الفلسطيني على استيعاب الخريجين:

بداية لا يمكن لأي باحث تناول سوق العمل الفلسطيني بمنأى عن السياقات التي يعمل بها، والتي تفرض بدورها خصوصية تتسم بالتعقيد في تحليل واقع سوق العمل الفلسطيني، من ضمنها الاحتلال الإسرائيلي وسياساته التدميرية، والانقسام السياسي بتداعياته الكارثية، إضافة لجائحة كوفيد19-، والتي ألقت بظلالها السلبية على واقع سوق العمل الفلسطيني، تعتبر هذه الحالة من الضعف والهشاشة التي تعتلي سوق العمل الفلسطيني أحد أبرز التحديات التي تواجه الجامعات الفلسطينية في تأهيل الخريجين لسوق العمل الفلسطيني.

يجمع العديد من الباحثين والمختصين في الاقتصاد الفلسطيني على وصف سوق العمل الفلسطيني في هذا السياق بشكل عام بالضعف [15]، نتيجة عدم قدرته على

13 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: " نظام التعليم العالي في فلسطين"، https://www.mohe.pna.ps/Higher-Education-/Higher-Education-System

14 ناصر أبو العطا: مقابلة شخصية.

15 د. رائد حلس: باحث ومختص في الشأن الاقتصادي، مقابلة شخصية، 10/11/2021

خلق فرص لاستيعاب الكم الهائل من العاطلين عن العمل والذي بلغ عددهم 383 ألف عاطلا عن العمل في الربع الأول 2021؛ بواقع 228 ألف شخص في قطاع غزة و155 ألف شخص في الضفة الغربية. ما يزال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ المعدل 48% في قطاع غزة مقارنة بـ 17% في الضفة الغربية، أما على مستوى الجنس فقد بلغ معدل البطالة للذكور في فلسطين 24% مقابل 43% للإناث [16].

تكمن مشكلة سوق العمل الفلسطيني في عدم قدرة كافة مكوناته على استيعاب العدد الكبير من طالبي العمل، حيث يشهد سوق العمل الفلسطيني دخول حوالي 40 ألف شخص سنوياً إليه، ثلثهم من الشباب، في الوقت الذي لا يستطيع توفير أكثر من 8 آلاف فرصة عمل بالحد الأقصى[17]، فالقطاع العام ليس لديه القدرة على استيعاب عمالة جديدة كونه مشبع سواء على صعيد الحكومة الفلسطينية أو على صعيد حكومة الأمر الواقع في غزة. فيما يواجه القطاع الخاص والذي يعتبر هو المشغل الأكبر صعوبات وتحديات جمة سواء بفعل الانقسام أو المرتبطة بالاحتلال وسياساته القمعية (الحصار والاعتداءات المتكررة على القطاع) بجانب التحديات المتعلقة بتشوه العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص[18] ، مثل الاشكاليات الناجمة من حيث اختلاف العقلية الإدارية واختلاف الرؤية لعمل القطاع العام عن عقلية القطاع الخاص، والبيروقراطية التي تسيطر على أداء القطاع العام، الأمر الذي يتطلب ضرورة وضع آليات للشراكة والتكامل بين القطاعين بحيث يتحمل الاثنان معاً الظروف الطارئة المتعلقة بالعرض والطلب، والربح والخسارة، والتطور التكنولوجي، والمخاطر الاستثمارية الأخرى المتعلقة بالتضخم وأسعار الفائدة، وغير ذلك. وأن يعتمد النجاح بينهما بشكل أساسي وبحسب تجارب الدول، وأفضل الممارسات العالمية للشركات المشتركة بين القطاعين، على نضوج البيئة القانونية والتشريعية، وتوفير الكفاءات البشرية، وخبرة القطاع الخاص في التنفيذ، وقدرة الحكومة على وضع معايير شفافة، ووضوح في الرؤية المتمثلة في تطوير الاقتصاد المحلي، وخلق بيئة سوقية منظمة خالية من الظواهر السلبية[19].

16 جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني:" أثر جائحة كورونا على سوق العمل"، الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الأول 2021، https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&Item-ID=3986

17 جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني: " "الفجوة بين التعليم وسوق العمل"،2019، https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3507

18 عمر شعبان: باحث اقتصادي وتنموي، مدير مؤسسة بال ثينك للدراسات الاستراتيجية، مقابلة شخصية بتاريخ 11/11/2021

19 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ماس: " الشراكة بين القطاعين العام والخاص من وجهة نظر القطاع الخاص"،

في حين أن القطاع الأهلي ليس لديه قدرة استيعاب كبيرة، فمؤسسات المجتمع المدني تستوعب عدد قليل نسبيا من الأيدي العاملة نتيجة طبيعة الدور لهذا القطاع والذي يتمثل في التدريب والتثقيف وجلب التمويل لبعض المشاريع الصغيرة للشباب والخريجين.

بذلك ساهم هذا الواقع لمكونات سوق العمل الفلسطيني في ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب الخريجين لتصل إلى 50%، وهذا يعني أن هناك فجوة كبيرة بين عدد الشباب الحاصلين على شهادة دبلوم متوسط فأعلى مقابل فرص العمل التي تحتاجها السوق المحلية سنويا[20] .

كما أن الخريج الجامعي يحتاج لفترة من 10 إلى 25 شهراً للحصول على أول فرصة عمل بحسب جهاز الإحصاء المركزي[21].

ويوضح الجدول التالي معدل الفترة التي يحتاجها الخريج الجامعي سواء من حملة شهادة دبلوم متوسط أو بكالوريوس حسب مجال الدراسة والجنس للفئة العمرية (20-29 سنة)، للعام 2020 [22].

مجال الدراسة	كلا الجنسين	الجنس	
		ذكور	إناث
الأعمال والإدارة	15.1	14.4	15.6
التعليم	19.0	16.1	19.8
الصحة	15.6	14.2	16.8
القانون	20.6	15.9	25.0
اللغات	20.4	21.5	20.1
الهندسة والحرف الهندسية	11.2	11.5	10.8

20 جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني: "الفجوة بين التعليم وسوق العمل"، 2019، https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3507

21 جهاز الإحصاء المركزي: "مجالات الدراسة والعلاقة بسوق العمل للأفراد 20-29 سنة"، 2020، https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4027

22 جهاز الإحصاء المركزي : المرجع السابق.

مجال الدراسة	كلا الجنسين	الجنس	
		ذكور	إناث
الهندسة المعمارية والبناء	16.2	15.0	{20.0}
الرفاه	24.1	{21.5}	25.1
العلوم الاجتماعية والسلوكية	14.3	{13.9}	14.5
الفنون	13.9	{13.3}	14.3
العلوم الفيزيائية	18.3	{20.6}	17.5
الصحافة والإعلام	12.1	{15.5}	{9.1}
(الدراسات الإنسانية (باستثناء اللغات	25.3	{14.1}	26.2
العلوم البيولوجية والعلوم المتصلة بها	14.4	{7.2}	14.8
الرياضيات والإحصاء	10.4	{18.0}	9.5
الخدمات الشخصية	13.6	10.8	15.3
*أخرى	10.3	{9.3}	{15.5}

التحدي الثاني: أزمة التمويل وتداعياته على قدرات الجامعات الفلسطينية:

يعتبر تحدي التمويل والإنفاق أحد أبرز التحديات التي تعيق قدرات مؤسسات التعليم العالي على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل المحلي، حيث تشير الدراسات إلى أن مؤسسات التعليم العالي في فلسطين تعاني من مشكلتين أساسيتين مرتبطتين ببعضهما، تتعلق الأولى بالتمويل والأخرى بنوعية التعليم العالي؛ إذ إن مؤسسات التعليم العالي تواجه عجزاً في ميزانياتها[23]، لكنها لا تستطيع زيادة إيراداتها من خلال رفع أقساط الطلبة كون المجتمع الفلسطيني مجتمعاً فقيراً لا يحتمل ارتفاعاً في أقساط التعليم، وهذا يؤدي إلى بقاء رواتب الهيئة التدريسية متدنية، وينتج عن ذلك هجرة الكفاءات من المؤسسات التعليمية إلى وظائف تؤمن إغراءات مادية أكبر، وبالتالي يؤثر هذا سلباً على نوعية التعليم العالي ويؤدي إلى فقدان الجامعات

23 يجدر الاشارة إلى أن ميزانيات الجامعات السنوية تبلغ حوالى (200) مليون دولار، تمثل الرسوم الدراسية المصدر الرئيس لتمويلها، إضافة لمساعدات السلطة الوطنية المحدودة وغير المنتظمة باعتبارها لم تصرف منذ عدة سنوات. ويؤدي تأخر صرف مخصصات الجامعات إلى نقص وعجز دائم في تغطية مصاريف الجامعات يقدر بنحو (70) مليون دولار سنوياً، ما يؤكد حاجة التعليم العالي الفلسطيني إلى مصادر دعم مالي مستقرة وكافية.للمزيد انظر : محمد شاهين: "تمويل التعليم العالي في فلسطين بين الواقع والمأمول"، موقع جامعة بيرزيت، https:// www.birzeit.edu/ar/content/tmwyl-ltlym-lly-fy-flstyn-byn-lwq-wlmmwl-bqlm-d-mhmd-hmd-shhyn

للطواقم التدريسية ذات الكفاءة العالية، وبالتالي فقدان قدرتها على القيام بعملية التطوير والتحديث في بنيتها الأكاديمية وفقا لمتطلبات سوق العمل.

أما التحدي الآخر الذي تواجهه الجامعات الفلسطينية فهو مرتبط ارتباطا مباشرا بغياب التواصل مع مؤسسات سوق العمل وعدم توفير قاعدة بيانات محوسبة لدى الجامعات حول متطلبات سوق العمل يتم وفقها طرح التخصصات وتحديث المناهج، على أن تشمل هذه البيانات احتياجات قطاعات سوق العمل الفلسطيني (القطاع الحكومي مثل احتياجات الوزارات)، والقطاع الخاص بما يشمله من شركات ومؤسسات إضافة إلى القطاع الأهلي، على أن يتم تحديث تلك البيانات باستمرار، وهذا يتطلب في الواقع ضرورة إشراك مؤسسات سوق العمل في بناء الخطط والبرامج الأكاديمية والتدريبية لمؤسسات التعليم العالي[24]. إضافة لإشراكه أيضا في تدريس بعض المقررات التخصصية ذات الصبغة العملية، وتشجيع الطلبة والأكاديميين على تنفيذ مشاريع مشتركة مع الشركات الخاصة والأهلية لمساعدتهم في اكتساب الخبرات العملية المطلوبة لسوق العمل[25].

التحدي الثالث: تحدي العولمة والمنافسة العالمية، حيث أدت العولمة إلى تغيير مسار حركة التعليم الجامعي نتيجة للشروط الجديدة التي فرضتها على كل الدول ومنها أهمية إبراز منتج يستطيع المنافسة في السوق العالمي، إضافة لتحدي الثورة المعلوماتية بما قدمته من منجزات علمية وتكنولوجية كان لها الأثر الكبير في تزايد الفجوة بين دول الشمال والجنوب[26].

رافق تلك التحديات جملة من العوامل الداخلية المرتبطة بأداء الجامعات في بروز أزمة المواءمة مع متطلبات سوق العمل المتغير والمتطور على الدوام، مثل تحدي الهوية الذي تواجهه الجامعات الفلسطينية، وهو التحدي المركزي بحسب جورج جقمان والذي يرى (أن تحدي الهوية التي تواجه الجامعات الفلسطينية، وهو التحدي الذي يتصل دائما بكونها تحت الاحتلال، فهي تريد أن تكون جامعات بحثية من جهة، وتريد من جهة أخرى أن تكون جامعات تركز أيضا على نوعية التعليم ونوعية خريجيها، لكنها غير قادرة على الجمع بين هذين الهدفين في الواقع، بحيث تتميز بأحدهما عن الجامعات العربية، أو الإثنين معا، وهو هدف أصعب في كل الأحوال [27])

24 أحمد الشقاقي: مقابلة شخصية

25 محمد شاهين: مرجع سابق

26 حمدي الدلو : مرجع سابق ، ص 76

27 جورج جقمان: "التحديات المركبة أمام الجامعات الفلسطينية هل من مخرج"،2019، معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، جامعة بيرزيت، ص 11

هذا بخلاف واقع الحريات الأكاديمية التي تعاني من ضعف العلاقات الديمقراطية بين الكتل الطلابية، وغياب انتخابات مجالس الطلبة، وما ترتب عليها من غياب للعمل النقابي الطلابي، وعدم استقرار التفاعلات الداخلية بين الطلبة وإدارة الجامعات من ناحية وبين الطلبة أنفسهم من ناحية أخرى، إضافة إلى تحدي استقلالية الجامعات الفلسطينية عن حالة وواقع الاستقطاب السياسي بفعل واقع الانقسام [28]، مما تسبب في استدامة تلك الفجوة واستفحالها إلى الحد الذي بات الجميع يتساءل فيه عن جدوى التعليم الجامعي وقدرته على تصدير حلول لأزمات المجتمع في ضوء التراجع الكبير الذي باتت تعاني منه الجامعة الفلسطينية **وفيما يلي أبرز تلك العوامل التي أدت لتلك الفجوة القائمة:**

أولاً: على مستوى الاستجابة لمهارات سوق العمل: تفرض الطبيعة الديناميكية التي يمتاز بها سوق العمل بوجه عام، الحاجة الماسة إلى تطوير وتنمية المهارات التي يجب أن يمتلكها الخريج الجامعي، وتشير العديد من الدراسات إلى قصور في استجابة الجامعات الفلسطينية، لتمكين الخريج من اكتساب المهارات والمعايير التي يتطلبها سوق العمل الفلسطيني، وخصوصاً في الشركات والبنوك والمنشآت الكبرى، والتي تشكل أسساً معتمدة للتقدم والرقي وهي نوعان [29] :

- **مهارات تخصصية:** وهي المهارات المرتبطة بشكل مباشر بتخصص الطالب مثل تخصص الهندسة، علم النفس، العلوم السياسية، المحاسبة...إلخ من التخصصات.
- **المهارات الناعمة[30] أو الريادية:** وتنقسم إلى نوعان من المهارات:

أولاً: مهارات محددة: مثل حيازة مستوى متقدم من المهارات التحليلية والنقدية، والمقدرة على الكتابة بدقة ووضوح وتسلسل منطقي، إذ إنها مهارات فكرية أساساً، إضافة إلى إتقان اللغة الإنجليزية كونها اللغة الأكثر انتشارا في عالم اليوم.

ثانياً: مهارات أو صفات شخصية: مثل المقدرة على العمل الجماعي، والمقدرة على حل المشاكل بتنوعها، والمقدرة على التنظيم وتحديد الأدوار، والمقدرة على الإقناع، وهي من أهم صفات القيادة في المؤسسات، والمقدرة على التفكير خارج الصندوق.

28 الحريات الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية: https://icspr.ps/ar/?p=6179

29 جورج جقمان: " أخطاء شائعة حول حاجة السوق من خريجي الجامعات الفلسطينية" مرجع سابق

30 ناصر أبو العطا: عميد شئون الطلبة بجامعة الأقصى، مقابلة شخصية بتاريخ 2021//9/11

ينصب تركيز الجامعات الفلسطينية في المقام الأول على المهارات التخصصية، والقليل من المهارات الريادية التي يحتاجها سوق العمل الفلسطيني بالفعل، مثل مهارة اللغة، واستخدام الحاسوب، وكتابة التقارير، ومهارات البحث العلمي التي يحتاج إليها سوق العمل الحالي والمستقبلي، ويكفي الإشارة هنا على سبيل المثال إلي أن اللغة الإنجليزية كمتطلب جامعي والتي يتم تخصيص ما بين ساعتين إلى 6 ساعات أكاديمية في أحسن الأحوال لجميع طلبة الجامعة، ليست كافية؛ الأمر الذي يفسر بشكل كبير ضعف غالبية طلبة الجامعات بمهارات اللغة الإنجليزية في قطاع غزة على وجه التحديد[31]، علما بأن إتقان اللغة الإنجليزية أحد أهم متطلبات سوق العمل المحلي والدولي خصوصا في ضوء سيطرة العالم الرقمي. لقد أظهرت دراسة فجوة المهارات والتنمية في الأراضي الفلسطينية عن مجموعة من النتائج الهامة والحساسة لفهم واقع المهارات المتوفرة وظروف سوق العمل الفلسطيني، والتي أوضحت أن 80% من أصحاب الأعمال يواجهون صعوبات في ملء الوظائف الشاغرة من الخريجين الجدد، ويرى العديد منهم 58% بأنهم يضعون ثقتهم بشكل أكبر في مهارات الموظفين القدامى على حساب الخريجين الجدد[32].

ثانياً على مستوى الأنظمة التعليمية: يرى العديد من المختصين بأن الأنظمة التعليمية المعمول بها في الجامعات الفلسطينية غير مؤهلة لجسر الهوة مع متطلبات سوق العمل، وذلك لكونها تستند على فلسفة تعليمية تقوم على الحفظ والتلقين، ولا تعتمد على إكساب الطالب المهارات الحقيقة اللازمة لسوق العمل[33]، وأغلب تخصصات الجامعات بشكل عام والتخصصات الإنسانية على وجه التحديد تفتقر للجانب العملي حيث يهيمن عليها الجانب النظري، وبمراجعة بسيطة لأداء الجامعات الفلسطينية خلال السنوات الأخيرة سنجد غياب لأي مبادرة مجتمعية تنطلق من داخل الجامعات، فالبيئة الجامعية للأسف لا تساهم في خلق قائد مجتمعي[34]، حيث أن أحد أبرز مخرجات الجامعة هي رفد المجتمع المحلي بالطاقات والكوادر القادرة على المساهمة في حل مشاكله وأزماته، بما يعني تصدير الحلول للمجتمع، من خلال الربط الحقيقي بين الطالب والبيئة المجتمعية، الأمر الذي ينعكس بشكل كبير على شخصية الطالب ومهاراته القيادية.

31 مجموعة بؤرية للشباب الخريجين: عقدت في الاتحاد العام للمراكز الثقافية بغزة بتاريخ 8/11/2021

32 نادر سعيد، وآخرون: " فجوة المهارات والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة"2015، مؤسسة كير الدولية، ص 8

33 أحمد الشقيري: منسق برنامج التشغيل في مؤسسة معا، مقابلة شخصية بتاريخ 8/11/2021

34 مجموعة مركزة خاصة للخبراء والمختصين: عقدت في الاتحاد العام للمراكز الثقافية بتاريخ 11/11/2021

كما أن أغلب التخصصات المطلوبة من قبل الجامعات هي تخصصات استثمارية هدفها جلب الأموال للجامعات، ولا تهدف بأي حال إلى تطوير وبناء قدرات الخريج[35]، حيث بات الاهتمام بالكم على حساب الكيف هي سمة سياسات القبول في الجامعات الفلسطينية، نتيجة لعدم وجود استراتيجية وطنية واضحة، مما أنتج زيادة في عدد المؤسسات التعليمية من ناحية، مع تكرار التخصصات وغياب التنافسية من ناحية أخرى، علاوة على تكدس الطلبة في تخصصات معينة دون غيرها، دون النظر إلى حاجة سوق العمل لتخصصات دون غيرها[36].

وتشير معطيات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني على سبيل المثال إلي أنه في العام 2020، سجّل تخصص الرياضيات والإحصاء أعلى معدل بطالة بين الأفراد (20-29 سنة) الحاصلين على شهادة دبلوم متوسط أو بكالوريوس في فلسطين في العام 2020 [37]. هذا ولقد سجل أعلى معدل بطالة بين الذكور (20-29 سنة) الحاصلين على شهادة دبلوم متوسط أو بكالوريوس في تخصص الرفاه بنسبة 63%، في حين سجل أعلى معدل بطالة بين الإناث (20-29 سنة) الحاصلات على شهادة دبلوم متوسط أو بكالوريوس في تخصص الدراسات الإنسانية (باستثناء اللغات) بنسبة 86% [38]

وربما من الأدلة على ذلك هو أن أغلب العاملين من الخريجين في سوق العمل الفلسطيني لا يعملون وفق تخصصاتهم، فعلى سبيل المثال أغلب منسقي المشاريع في المؤسسات هم في الغالب خريجي هندسة[39].

ثالثاً: سياسات قبول غير مهنية ومستجيبة للأزمة المالية: تكشف سياسة القبول الجامعي المعمول بها في مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني، الخلل والتشوه الواضح في سياسات التعليم العالي الفلسطيني، التي ذهبت لمعالجة أزمات ضعف التمويل والإنفاق الجامعي من خلال (تسليع التعليم) أي الاستثمار والتنافس فيما بين الجامعات على استقطاب الطلبة دون أية محددات علمية ومنهجية لربط التخصصات

35 محمود البراغيني: محاضر جامعي - جامعة الأقصى والإسلامية، مقابلة شخصية بتاريخ 9/11/2021

36 أشرف بدر وآخرون: " أزمة التعليم العالي في الضفة والقطاع"، مركز مسارات للدراسات الاستراتيجية، 2016، https://2u.pw/eZl7W

37 جهاز الإحصاء المركزي: "مجالات الدراسة والعلاقة بسوق العمل للأفراد 20-29 سنة"،2021، https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4027

38 المرجع السابق

39 سارة الوحيدي: محاضرة جامعية، كلية مجتمع الأقصى، مقابلة شخصية بتاريخ 9/11/2021

40 بسام أبو حشيش: أستاذ الإدارة التربوية المشارك، جامعة الأقصى، مقابلة شخصية بتاريخ 9/11/2021

بقدرات الطالب[40]، واكتفت بمفاتيح القبول حسب معدلات الثانوية كمقياس لقبوله، مما أنتج تضخم في عدد الخريجين في سوق العمل الفلسطيني الذي يعاني من التوسّع الكمّي في مخرجات المؤسسات التعليمية.

حيث أدّى تزايد الرغبة والإقبال على التعليم العالي، إلى استقبال أعداد متزايدة من الطلّاب، دون النظر إلى حاجة سوق العمل بعد تخرجهم ،كما أنّ هذا التزايد المستمر في أعداد الخرّيجين، تزامن مع تدنّي القدرة الاستيعابيّة لسوق العمل الفلسطيني، ومحدوديّة حجم هذا السوق، وعدم قدرته على استيعاب معدّلات النموّ المتسارعة في قوّة العمل الفلسطينيّة[41].

وفي هذا الإطار ذهبت الجامعات الفلسطينية إلى المحافظة على العديد من التخصصات الكلاسيكية، دون الاهتمام بتوجيه الطلبة نحو التخصصات التي تعتمد على الإدارة الحرة والريادية في العمل كالتخصصات التطبيقية والفنية والتخصصات التي يُمكن العمل فيها عن بعد كالبرمجة والترجمة والمحاسبة والإعلام، والتي يمكنها أن تُحقق فرص عمل ذهبية، وتكون بوقت أسرع من أي تخصص نظري[42]، الأمر الذي أنتج حالة من التضخم الكبير في تلك التخصصات[43].

رابعاً: غياب فعلي لدور وزارة التعليم العالي ومجلس الجامعات: ساهم الغياب الفعلي لدور وزارة التعليم العالي في الإشراف والرقابة على أداء الجامعات الفلسطينية في متابعة أداء عمل الجامعات[44]. كما أن عدم حصول الجامعات على حصتها من الموازنة العامة بشكل دوري، ساهم في خلق أزمة مالية تعاني منها معظم الجامعات[45]، يضاف إلى ذلك عدم قدرتها على الانفتاح على القطاع الخاص في التمويل والذي أبقى الجامعات أسيرة للموارد المتاحة بها والمتمثلة في "رسوم الطلبة فقط". وعليه تم اعتماد سياسة القبول القائمة على قبول أكبر عدد من الطلبة في إطار محاولات الجامعات معالجة العجز في النفقات الجارية لها[46]. تجدر الإشارة إلى أن هناك مبلغ يقدر بحوالي 40 مليون دولار مخصصات مالية مستحقة إلى 11 جامعة، لم يتم استلامها حتى الآن[47].

41 رائد حلس: " مستقبل الشباب الفلسطيني في ظل التحديات الراهنة"، مركز التخطيط الفلسطيني، https://www.prc.ps/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-

42 محاسن أصرف: التخصص الجامعي.. صراع بين رغبة الطالب وسوق العمل المحلي، 2016، موقع الحدث، https://2u.pw/REmON

43 مرعي بشير: مدير برامج تعليم الكبار في الجمعية الألمانية DVD، مقابلة شخصية بتاريخ 10/11/2021

44 مخرجات المجموعة البؤرية للمختصين والخبراء. بتاريخ 11/11/2011

45 ناصر أبو العطا، مقابلة شخصية

46 مخرجات المجموعة البؤرية للمختصين والخبراء.

47 ناصر أبو العطا: مقابلة شخصية

كما أدت السياسات التعليمية الليبرالية التي تبنتها الوزارة والتي تقوم على تقليص دعم الدولة أو السلطة لقطاع التعليم، وخصخصته، أي السماح للقطاع الخاص بالاستثمار دون قيود في قطاع التعليم الجامعي ودون مراعاة للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الأمر الذي أدى إلى تعامل بعض المستثمرين مع الجامعة باعتبارها "دكانة تعليمية" هدفها جني الأرباح دون الاهتمام بالمضمون المعرفي الإبداعي والنقدي الذي تقدمه، أو الاهتمام بتوفيرها لمقومات الجامعة من توفير مكتبات جامعية تساهم في تمكين الخريج من الحصول على المعرفة النظرية والمهارة العملية اللازمة لدخول سوق العمل[48].

كما ساهمت سياسات الوزارة في توجه الجامعات العامة لاحقا إلى تسليع التعليم من خلال تبني نظام التعليم الموازي عالي التكلفة وفرض رسوم مرتفعة على الطلبة، وخصخصة باقي الخدمات التعليمية مثل خدمات خصخصة الطباعة والتصوير المقدمة للطلبة، وتضمين المقاصف والكافتيريا للقطاع الخاص، وتقليص عدد حصص النقاش الصيفي، وزيادة العمل بنظام المحاضرات العامة لخفض الكادر الأكاديمي[49].

يأتي كل ذلك في ظل الارتفاع غير المسبوق في نسب البطالة والفقر والضرائب المرتفعة في المجتمع الفلسطيني، إذ لم يعد بمقدور العديد من الأسر تحمل تكلفة التعليم المتزايدة في الجامعات العامة. وعدم قدرتهم على اختيار التخصصات المطلوبة لسوق العمل مما قوض فرص الخريجين في الالتحاق بسوق العمل. كما أن تلك السياسات أدت إلى إفراغ التعليم الفلسطيني من مضمونه التنموي والتحرري والمقاوم للاحتلال والاستغلال[50]، هذا بخلاف تردي مستوى البحث العلمي كماً ونوعاً، وتراجع الأبحاث الإنسانية والاجتماعية المرتبطة بمصالح وحاجات وتنمية المجتمع المحلي، في ضوء انعدام المخصصات الكافية للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية.

يضاف إلى ذلك غياب فعلي لدور وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات في الرقابة على قدرات الجامعات في طرح التخصصات وخصوصا برامج الدراسات العليا التي يتم طرحها، دون أن تتوفر لها البنية التحتية القادرة على نجاحها، مثل المختبرات والمكتبات، وغيرها من الاحتياجات الأخرى، الأمر الذي أدى لاحقاً إلى ما يمكن أن نطلق عليه فوضى التخصصات في الجامعات الفلسطينية، وانعدام الجدوى الفعلية لتلك البرامج.

48 مخرجات المجموعة البؤرية الخاصة بالخبراء والمختصين.

49 نداء أبو عواد: "الليبرالية الجديدة والتعليم: مضمونها وآثارها في السياق الفلسطيني المستعمر"

50 أيلين كتاب، 2012، " التعليم بين الحق والسلعة"، برنامج تأملات تربوية التلفزيوني -مركز ابداع المعلم وشبكة معا: فضائية ميكس بتاريخ 8/9/2012

خامساً: على مستوى تحديث المناهج وطرق التعليم المتبعة: أظهرت أزمة كوفيد19- الحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية في المناهج الدراسية المعمول بها في الجامعات الفلسطينية، حيث أن تلك المناهج تلامس من حيث الشكل وليس المحتوى المهارات الخاصة بسوق العمل المحلي والدولي. وعليه، لا بد من إعادة تقييم المناهج وطرق التدريس المتبعة، والسياسات المرتبطة بإحداث عملية التحول إلى عالم الرقمنة[51]، مع العلم أن عملية تحديث المناهج تتم كل أربع سنوات إلا أن هذا التحديث غالبا ما يكون شكليا كما أن المناهج المحدثة أو غير المحدثة تفتقر لفلسفة المشاركة القائمة على تعزيز مهارات الحوار والنقاش، وتشجيع مهارات التفكير الإبداعي والابتكاري لدى الطلبة، وهي المهارات الحقيقة التي تعتبر من أهم متطلبات سوق العمل الحالي والمستقبلي[52].

كما كشفت الجائحة عن افتقاد البنية التحتية للجامعات الفلسطينية، القدرة على التعامل مع الأزمة، كما لمس الجميع غياب القدرات لدى العديد من الكادر الأكاديمي على التعامل مع متطلبات التعليم الإلكتروني، والذي كشف بدوره افتقار الجامعات للمهارات التكنولوجية التي يجب نقلها للطلاب[53].

51 مجموعة بؤرية خاصة بالخبراء والمختصين. عقدت في الاتحاد العام للمراكز الثقافية بتاريخ 11/11/2021
52 جميلة الشرافي: مديرة برنامج بيت الفاخورة، مقابلة شخصية بتاريخ 8/11/2021
53 رندة أبو سويرح: مسئولة جودة التعليم العالي في برنامج بيت الفاخورة، مقابلة بتاريخ 8/11/2021

سادساً: على مستوي التعاون والتشبيك مع المنظمات الأهلية الفلسطينية: يمكن القول أن مستويات التعاون والتشبيك بين الجامعات من جهة والمنظمات الأهلية من جهة أخرى لا ترتقي إلى مستوى رؤية أو استراتيجية يتم العمل وفقها في إعداد الخريج لسوق العمل، ولا توجد خطة واضحة في تكامل الأدوار بين الطرفين لتحقيق ذلك الهدف، وذلك ناجم عن افتقار إدارات الجامعات لنهج حقيقي في التعامل مع المؤسسات الأهلية، خصوصا وأنه لا توجد دائرة متخصصة في الجامعات للتشبيك مع المنظمات الأهلية بما يمكنها من الاستفادة من خبراتها وإمكانياتها، ومواردها أيضاً، كما أنه لا يتم إشراك تلك المنظمات بأي شكل في رسم السياسات التعليمية في الجامعات الفلسطينية. بالرغم مما تملكه تلك المنظمات من قدرات تمكنها من المساهمة الفاعلة في تطوير الجامعات الفلسطينية[54]. وهناك فجوة حقيقة بين الجامعات والمنظمات الأهلية يجب معالجتها من قبل إدارات الجامعات لتوثيق العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الأهلية وتكامل العلاقة فيما بينهما ارتباطا بالوظيفة الثالثة من وظائف التعليم العالي المرتبطة بتعزيز العلاقة بين الطالب والمجتمع المحلي وربطه بالقضايا المجتمعية والتي تساهم المؤسسات الأهلية بفعالية في تعزيز هذا التوجه[55].

54 مخرجات المجموعة البؤرية الخاصة بالخبراء والمختصين.

55 بسام أبو حشيش: مقابلة شخصية

النتائج

نستنتج مما سبق أن هناك جملة من الأسباب التي أدت إلى مأزق مواءمة مخرجات الجامعات الفلسطينية مع سوق العمل الفلسطيني، وأن الخروج من هذا المأزق الذي تواجهه الجامعات الفلسطينية يتطلب الوقوف أمام تلك النتائج، والتعامل معها بمسؤولية وحرص من أجل الارتقاء بواقع جامعاتنا الفلسطينية من ناحية، وجودة مخرجاتها من ناحية أخرى، وتوفير الكفاءات البشرية التي يحتاجها سوق العمل الفلسطيني من أجل تعزيز صموده وبقائه في وجه الاحتلال الإسرائيلي الذي يهدف إلى تدميره وهي على النحو التالي:

- عدم وجود قاعدة بيانات واضحة ومتكاملة ومتجددة حول سوق العمل واحتياجاته من الكفاءات والتخصصات الدقيقة [56].
- سرعة تطور وتغيير احتياجات سوق العمل وبطء استجابة التعليم العالي لهذا التغيير
- النقص في برامج التدريب والتأهيل التي تناسب سوق العمل المحلي والدولي.
- ضعف الارتباط بين التخطيط التربوي والتخطيط لقوى السوق (القوى العاملة)
- البطء في تغيير المناهج الدراسية لتناسب احتياجات سوق العمل.
- العلاقة التقليدية بين مؤسسات التعليم وسوق العمل باقتصارها على مسار أحادي الاتجاه من المؤسسات إلى سوق العمل.
- تدني مستوى نوعية التعليم الذي يعتمد على التلقين، ولا يعتمد على الإبداع، وهيمنة الطابع النظري على معظم المناهج والمساقات التعليمية، بخلاف عدم تطوير تلك المناهج لتلامس التطور والتحديثات العالمية المرتبطة بسوق العمل متطلباته.
- ضعف كفاءة الخرّيجين وتدنّي مستوى مهاراتهم العملية المطلوبة لسوق العمل مثل مهارات اللغة واستخدام الحاسوب وكتابة التقارير وغيرها من المهارات الأخرى المطلوبة في سوق العمل.

56 محمد شاهين: مرجع سابق

التوصيات

- إحداث ثورة تصحيح في نظام التعليم العالي الفلسطيني لجعله أكثر ريادية وأكثر حداثة في التعاطي مع التحولات والمتغيرات العالمية في سوق العمل.
- إشراك مؤسسات سوق العمل في بناء الخطط الاستراتيجية لمؤسسات التعليم العالي، وإشراكها في تطوير المناهج والخطط الأكاديمية بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.
- إنشاء قاعدة بيانات محدثة عن احتياجات سوق العمل كماً ونوعاً، والتوقعات المستقبلية لكل قطاع من قطاعاته.
- دراسة سوق العمل واحتياجاته وتطوير المناهج والتخصصات وفقا لاحتياجات السوق والتركيز على الجانب التدريبي والتطبيقي الحديث.
- تصحيح مسار العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني بما يمكن الجامعات من الاستفادة من الخبرات والقدرات المتوفرة لدى تلك المؤسسات وخصوصاً في مجال التدريب.
- العمل على توفير حاضنات مجتمعية بالتشبيك مع المؤسسات الأهلية تعمل على تقديم خدمات مجتمعية حقيقية من قبل الطلبة وتكون لمدة تزيد عن 6 أشهر بدلا من التدريب الميداني التقليدي، بحيث تكون مهمتها إكساب الطالب الخبرات اللازمة لسوق العمل الفلسطيني وفي نفس الوقت تعزيز دوره الفاعل في خدمة المجتمع المحلي.
- إجراء تعديلات جوهرية في سياسة القبول المعمول بها حاليا، بحيث تركز على قدرات الطالب الحقيقية وتوجيهه نحو التخصصات الملائمة له، بدل من التخصصات الكلاسيكية، من خلال لجان إرشاد توجيه فاعلة وحقيقة داخل الجامعات.
- مواكبة التطورات الحديثة والمتسارعة في مناهج وطرق ووسائل التعليم، والتركيز على زيادة قدرات الخرّيجين وإكسابهم العديد من المهارات اللازمة لاندماجهم في سوق العمل المحلي
- تطوير المناهج بما يناسب متطلبات سوق العمل، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إيجاد توصيف وتصنيف للمهن والوظائف المطلوب إعداد خريج مؤهل لها، وأن تشمل المناهج المعارف والمهارات اللازمة والمتوافقة مع متطلبات سوق العمل، وضرورة أن تتسم المناهج بالمرونة لتسهيل عملية التطوير بشكل مستمر بما يتوافق مع المستجدات المتسارعة لسوق العمل المحلي والإقليمي وحتى العالمي، وعمل ملاحق للمناهج يمكن تغييرها وتعديلها بسهولة لتوافق متطلبات السوق.

الخاتمة

المواءمة ... خطوة باتجاه التمكين السياسي للشباب:

ربما رأى الفلسطيني في الجامعات الفلسطينية ومن قبلها العربية والدولية فرصة للتمكين الاقتصادي الذي واجه من خلاله النكبة وتداعياتها، إلا أن الجامعات تجاوزت هذا الهدف في حينه، كانت بوابة للشعب الفلسطيني بأكمله من أجل استعادة هويته الوطنية التي شكلتها حركة التحرر الفلسطيني في ذلك الوقت.

واليوم تقف الجامعات الفلسطينية أمام مفترق طرق من خلال دورها في عملية التطوير والتحديث المناطة بها لمخرجاتها التعليمية مع متطلبات سوق العمل، ليس باعتبار ذلك الهدف الرئيسي لها، وإنما مجرد خطوة في الاتجاه الصحيح نحو تمكين الشباب الفلسطيني سياسياً من التأثير في صناعة القرار، فالتمكين الاقتصادي للخريج هو مدخل حقيقي باتجاه التمكين السياسي، وباتجاه إنتاج مواطنة فاعلة مرتبطة بقضايا مجتمعها وشعبها، وهو الأداة الأساسية في مواجهة حالات الاغتراب السياسي والمجتمعي التي يشعر بها الشباب الفلسطيني نتيجة الظروف والأوضاع الاقتصادية الصعبة المتمثلة في ازدياد معدلات الفقر والفقر المدقع، وارتفاع معدلات البطالة خصوصاً بين صفوف الشباب، وما ينتج عنها من أزمات وآفات مجتمعية سواء تمثلت في العنف والمشاكل المجتمعية، أو البحث عن الخلاص الفردي باتجاه الهجرة أو الانتحار أو الإدمان.

لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل الجامعة الفلسطينية عن دورها الطليعي والريادي في مساعدة المجتمع الفلسطيني في مواجهة أزماته ومشاكله، وربما نقطة البداية في هذا الدور تنطلق من داخل الجامعة التي يقع عليها الكثير فعله على مستويات مختلفة سواء كانت مرتبطة بتطوير قدراتها الداخلية من حيث المناهج والتخصصات وسياسات القبول، أو من حيث دورها في صقل وبناء الشخصية الفلسطينية القادرة على الاستمرار في الدفاع عن الحقوق الفلسطينية الجمعية كما عودتنا دوماً، فالموائمة التي بحثنا عنها هنا هي خطوة باتجاه التمكين السياسي للشباب في فلسطين.

المراجع

1. الإحصاء المركزي الفلسطيني: "الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 12/08/2020"، https://www.pcbs.gov.ps/pos-tar.aspx?lang=ar&ItemID=3786
2. الإحصاء المركزي الفلسطيني:" أثر جائحة كورونا على سوق العمل"، الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الاول 2021، https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3986
3. الإحصاء المركزي الفلسطيني: " "الفجوة بين التعليم وسوق العمل"،2019، https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3507
4. الإحصاء المركزي: "مجالات الدراسة والعلاقة بسوق العمل للأفراد 29-20 سنة"، 2020، https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4027
5. أشرف بدر وآخرون: " أزمة التعليم العالي في الضفة والقطاع"، مركز مسارات للدراسات الاستراتيجية، 2016، https://2u.pw/eZl7W
6. أيلين كتاب، 2012، " التعليم بين الحق والسلعة"، برنامج تأملات تربوية التلفزيوني –مركز ابداع المعلم وشبكة معا: فضائية ميكس بتاريخ 8/9/2012
7. أحمد رقية: " إطار مقترح لسد الفجوة بين النظرية والتطبيق في المحاسبة وانعكاساتها على متطلبات سوق العمل: دراسة تطبيقية"، 2019، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 29.
8. أحمد عثمان وآخرون: الكتاب الاحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، 2020-2021، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
9. أيمن اليازوري: "الخريجون وسوق العمل الفلسطيني"،2012، وزارة الخارجية والتخطيط
10. البنك الدولي: "الطريق غير المسلوك، إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط، رقم التقرير 46790
11. دجى ميخائيل وبلال الفالح: "قراءة في مؤشرات مختارة من سوق العمل بالاستناد إلي لمسوحات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني"،2019، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس
12. رائد حلس: " مستقبل الشباب الفلسطيني في ظل التحديات الراهنة"، مركز التخطيط الفلسطيني، https://www.prc.ps/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7/
13. حمدي الدلو: " استراتيجية مقترحة لمواءمة سوق مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين"، 2016، رسالة ماجستير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى.
14. جورج جقمان: "التحديات المركبة أمام الجامعات الفلسطينية هل من مخرج؟"، 2019، معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، جامعة بيرزيت.

15. جورج جقمان: "أخطاء شائعة حول حاجة السوق من خريجي الجامعات الفلسطينية"،2019، https://www.birzeit.edu/ar/blogs/kht-shy-hwl-hj-lswq-mn-khryjy-ljmt-lflstyny

16. عبد الله الشهري، وآخرون: " صناعة التغيير وإدارته في النظام التعليمي وفق متطلبات سوق العمل. نموذج تجريه كلية الاتصالات جدة-عمق التغيير ومتطلبات النجاح"، 2018، كلية الهندسة، جامعة الملك عبد العزيز.

17. محاسن أصرف: " التخصص الجامعي.. صراع بين رغبة الطالب وسوق العمل المحلي"، https://2u.pw/mZg2i

18. محمد شاهين: المواءمة بين نتاجات التعليم العالي وسوق العمل، بوابة جامعة القدس المفتوحة، \https://alumni.qou.edu/viewDetails.do?id=2692

19. محمد شاهين: "تمويل التعليم العالي في فلسطين بين الواقع والمأمول"، موقع جامعة بيرزيت، https://www.birzeit.edu/ar/content/tmwyl-ltlym-lly-fy-flstyn-byn-lwq-wlmmwl-bqlm-d-mhmd-hmd-shhyn

20. محمد، محمد: "مدى التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بالسودان، 2014، مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، العدد 28.

21. نادر سعيد، وآخرون: " فجوة المهارات والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة"2015، مؤسسة كير الدولية.

22. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ماس: " الشراكة بين القطاعين العام والخاص من وجهة نظر القطاع الخاص"، https://middleeast-business.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D9%85%D9%86-%D9%88/

23. نداء أبو عواد: "الليبرالية الجديدة والتعليم: مضمونها وآثارها في السياق الفلسطيني المستعمر"

24. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: " نظام التعليم العالي في فلسطين"، https://www.mohe.pna.ps/Higher-Education-/Higher-Education-System

25. الموسوعة الجزائرية للدراسات الإستراتيجية: https://www.politics-dz.com/%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%B5%D9%88%D8%AF-%D8%A8%D8%B3%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%9F

المقابلات الشخصية

- أحمد الشقيري: منسق برنامج التشغيل في مؤسسة معا، مقابلة شخصية بتاريخ 8/11/2021
- بسام أبو حشيش: أستاذ الإدارة التربوية المشارك، جامعة الأقصى، مقابلة شخصية بتاريخ 9/11/2021
- جميلة الشرافي: مديرة برنامج بيت الفاخورة، مقابلة شخصية بتاريخ 8/11/2021
- د. رائد حلس: باحث ومختص في الشأن الاقتصادي، مقابلة شخصية، 10/11/2021
- رندة أبو سويرح: مسئولة جودة التعليم العالي في برنامج بيت الفاخورة، مقابلة بتاريخ 8/11/2021
- سارة الوحيدي: محاضرة جامعية، كلية مجتمع الأقصى، مقابلة شخصية بتاريخ 9/11/2021
- عمر شعبان: باحث اقتصادي وتنموي، مدير مؤسسة بال ثينك للدراسات الاستراتيجية، مقابلة شخصية بتاريخ 11/11/2021
- علي سعادة: "جامعات فلسطين.. معاناة بالتأسيس ودور أكاديمي ووطني في الصمود"، https://2u.pw/l0t5r
- مرعي بشير: مدير برامج تعليم الكبار في الجمعية الألمانية DVD، مقابلة شخصية بتاريخ 10/11/2021
- محمود البراغيني: محاضر جامعي - جامعة الأقصى والإسلامية، مقابلة شخصية بتاريخ 9/11/2021
- ناصر أبو العطا: عميد شئون الطلبة بجامعة الأقصى، مقابلة شخصية بتاريخ 9/11/2021

المجموعات المركزة

- مجموعة الشباب الخريج: عقدت في الاتحاد العام للمراكز الثقافية بغزة بتاريخ 8/11/2021
- مجموعة الخبراء والمختصين: عقدت في الاتحاد العام للمراكز الثقافية بتاريخ 11/11/2021

PNGO
شبكة
المنظمات
الأهلية الفلسطينية

08-2847518
pngoportal@gmail.com
info@pngoportal.org

PNGO Portal